Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

96222

لمحة عامة

الإدماج المالي في تونس

لذوي الدخل المحدود والمؤسسات متناهية الصغر

سبتمبر 2015

الإدماج المالي في تونس

لذوي الدخل المحدود والمؤسسات متناهية الصغر

لمحة عامة – سبتمبر 2015

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الوضع الراهن للإدماج المالي في تونس لتتزامن مع انتهاء الرؤية التوافقية لتنمية التمويل الصغير في تونس 2011-2014، وهي الاستراتيجية الوطنية التي نشرت في عام 2011.

من المتعارف عليه أن **الإدماج المالي يعني وضعا يسمح لكل الأفراد والمؤسسات بالتمتع بالخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم:** الادخار، طرق الدفع (بما فيها تحويل الأموال)، القروض، التأمين[1]. ومن الأحرى أن تقدم هذه الخدمات بطريقة مسؤولة ومستدامة ومن خلال إطار مناسب يساعد على تطويرها من قبل الأطراف المعنية الرسمية (البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية والبريد التونسي ومؤسسات التمويل الصغير وشركات التأمين وشركات تحويل الأموال وشركات الهاتف المحمول).

لا يغطي **هذا التقرير** كل النقاط المتعلقة بتطوير النظام المالي ولكنها **تركز على ذوي الدخل المحدود والمؤسسات متناهية الصغر[2].**

على الرغم من أن تونس تتمتع الآن بخدمات إدخار أساسية، وبتكلفة معقولة في متناول ذوي الدخل المحدود من خلال شبكة البريد التونسي، وأيضا وجود الإطار التنظيمي الذي يشجع على توفير القروض الصغيرة، إلا أن **عرض الخدمات المالية الشاملة يبقى مجزأ وغير كامل، وفي النهاية متاح بصورة محدودة جدّا.** ولا تزال طرق الدفع محدودة و/أو قليلة الاستعمال. كما أن خيارات التمويل محدودة جدا، وغالبا ما تكون معقّدة بالنسبة للمؤسسات (تعقيدات مرتبطة بالضمانات والإجراءات الإدارية)، كما أن التأمين يكاد أن يكون منعدما. ويبقى العرض متوفّرا في نطاق جغرافي محدود على مستوى مدينة تونس الكبرى والمنطقة الساحلية فقط.

ووفقا للمسوحات الأخيرة، فإن عدد الحسابات المصرفية والبريدية قد بلغ حوالي 12 مليون حساب، إلا أن **حجم الطلب** الخاص بخدمات التمويل الصغير **لا يزال يقدر ما بين 2.5 و 3.5 مليون للأفراد** ومشاريعهم المدرة للدخل، وهو ما يمثل حوالي 30% إلى 40% من البالغين، **وما بين 245,000 و 425,000 بالنسبة للمؤسسات** الرسمية، أي ما يعادل أكثر من نصف المؤسسات في تونس. هذه الأرقام هي تقريبية اذ تم استنتاجها من مصادر ثانوية، قديمة نسبيا وغير دقيقة اجمالا، ولكن تم دعمها ببحثين يخصّان السوق: دراسة المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية (Findex)[3] لعام 2014 التي أبرزت أن 27% فقط من البالغين في تونس أكدوا امتلاكهم لحسابات مصرفية لدى مؤسسة مالية رسمية؛ دراسة البنك الدولي ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) لعام 2015، التي أظهرت أن **ثلثي البالغين مستبعدون من الخدمات المالية الرسمية أو يتلقون خدمات سيئة.** وتبرز تلك البحوث العديدة أن هؤلاء الأفراد لديهم احتياجات مالية وبالتالي يضطرون إلى اللجوء إلى آليات غير رسمية، أحياناً منقوصة ومحفوفة بالمخاطر أو حتى باهظة الثمن.

يبقى من الصعب تحقيق إمكانات هذه السوق، وذلك جزئيا بسبب **عدم وجود دراسات شاملة** تخص الطلب، والسلوكيات المالية

---

[1] مأخوذ جزئيا عن تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء – سيجاب (CGAP)، وهي شراكة عالمية تضم 34 منظمة رائدة تعمل على النهوض بالإدماج المالي. لا يوجد تعريف رسمي للإدماج المالي في تونس.

[2] لقد ركزت دراسة من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في عام 2014 على الإدماج المالي للمؤسسات الصغيرة والصغرى والمتوسطة الرسمية في تونس.

[3] ترتكز دراسات المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية (Findex) التي قام بها البنك الدولي بدعم من مؤسسة غيتس (Gates Foundation) في 148 دولة، على استمارات مسح لعينة تمثل السكان وتشمل عددا من المؤشرات حول استعمالات الخدمات المالية.

والعروض المتوفرة. **يقيد هذا النقص الجهود التي تبذلها تونس لتنفيذ السياسات العامة الفعالة** وتطوير الإطار التشريعي المناسب.

ولقد **تم اثبات فوائد تطوير سبل الحصول على الخدمات المالية وتعزيز استعمالاتها** على نطاق واسع: النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي، وفرص العمل، والحد من عدم المساواة، وتراكم الأصول وإدارة المخاطر، وغيرها. وأهمية الإدماج المالي أمر معترف به من قبل منظمات وهيئات رفيعة المستوى مثل مجموعة العشرين G20 والأمم المتحدة.

في تونس، **تركزت الجهود على القروض الصغيرة في السنوات الأخيرة**. ومع ذلك، فإن حجم **الطلب على الخدمات المالية الأخرى** مثل الإدّخار الملائم وسبل الدفع غير المكلفة **أهمّ، فضلا عن أثر هذا الطلب على المستويين الاجتماعي والاقتصادي**. ومن أجل تحقيق الفرص الاقتصادية في مجال الادماج المالي، **ما زال أمام تونس تخطي عدة تحديات**.

ولذلك فإن تعيين جهة معنية بالإدماج المالي على مستوى السلطات العامة من شأنه أن يوضح الأولويات ويطوّر استراتيجية وطنية تضمن تعزيز خدمات مالية شاملة.

وينبغي أن تقوم هذه الاستراتيجية على فهم واقعي للاحتياجات التي لم يتمّ التعامل معها على مستوى قطاعات السوق المختلفة (بحوث السوق).

وينبغي أن تشمل أيضا رؤية واضحة لأدوار مختلف الجهات الفاعلة، العامة منها والخاصّة، واستراتيجية لكل منهم (البريد التونسي والبنوك وخاصة البنك التونسي للتضامن، ومؤسسات التمويل الصغير مع جمعيات القروض الصغيرة، مشغلو شبكات الهاتف المحمول، الدولة، وما إلى ذلك). وأخيرا، يجب أن توضح الحلول من أجل الوصول إلى السيولة لمؤسسات التمويل الصغير.

وفي هذا الصّدد، يمكن أن تعوّل تونس على الكثير من المانحين الذين هم على استعداد لدعم جهودها وتوفير الخبرة الضرورية لتطوير أنظمة مالية أكثر شمولا.

يلخص هذا التقرير الدراسات المختلفة والتحليلات التي أجريت بين عامي 2011 و 2015 من قبل مختلف المؤسسات الفاعلة في قطاع الإدماج المالي في تونس (قائمة الدراسات والتحليلات في نهاية التقرير). انه يهدف إلى تعزيز المعلومات المتاحة لتسهيل المناقشة والفهم لمختلف القضايا التي تواجه السلطات التونسية والجهات الخاصة لتعزيز الإدماج المالي في تونس.

فهرس المحتويات

I. لماذا نحتاج إلى تحقيق هدف الإدماج المالي؟ 5
II. الطلب على الخدمات المالية 7
III. الإطار القانوني والتنظيمي 10
IV. العرض الحالي للخدمات المالية 13
V. البنية التحتية للسوق 19
VI. تحديات الإدماج المالي 20

قائمة الأسماء والمصطلحات

ACM	Autorité de Contrôle de la Microfinance	سلطة رقابة التمويل الصغير
AFD	Agence Française pour le Développement	الوكالة الفرنسية للتنمية
AFI	Alliance for Financial Inclusion	التحالف العالمي من أجل الإدماج المالي
AMC	Association de MicroCrédit	جمعية القروض الصغيرة
BAD	Banque Africaine de Développement	البنك الأفريقي للتنمية
BCT	Banque Centrale de Tunisie	البنك المركزي التونسي
BEI	Banque Européenne d'Investissement	البنك الأوربي للاستثمار
BFPME	Banque de Financement des Petites et Moyennes Entreprises	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
BTS	Banque Tunisienne de Solidarité	البنك التونسي للتضامن
CAWTAR	Center of Arab Woman for Training and Research	المركز العربي للبحوث والتدريب حول المرأة
DAB	Distributeur Automatique de Billets	جهاز صرف آلي
DAV	Dépôt à vue	ودائع عند الطلب
DAT	Dépôt à terme	ودائع لأجل
GIZ	Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit	مؤسسة التعاون الدولي الألماني
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
IMF	Institution de Microfinance	مؤسسة التمويل الصغير
RNE	Registre National des Entreprises	السجل التجاري
SA	Société Anonyme	شركة خفيّة الاسم
TPPME	Très Petites, Petites et Moyennes Entreprises	المؤسسات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة

I. لماذا نحتاج إلى تحقيق هدف الإدماج المالي؟

لا يوجد أدنى شك اليوم حول أهمية وضع برنامج للإدماج المالي على المستوى الوطني. وقد أظهرت العديد من دراسات الأثر فوائد الإدماج المالي وساعدت على معرفة أفضل لحدوده. وبالتالي أصبحت الحكومات تهتم بشكل متزايد بمخاطر التهميش المالي وتأثيره السلبي على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وفي الواقع اعترفت مجموعة العشرين G20 بأهمية الإدماج المالي باعتباره ركيزة من ركائز التنمية العالمية، وحدد البنك الدولي رؤية للوصول إلى تعميم الخدمات المالية بحلول عام 2020، وعيّن الأمين العام للأمم المتحدة معالي الملكة ماكسيما، ملكة هولندا، المدافعة الخاصة عن الإدماج المالي. منذ عام 2011، بدأت أكثر من 60 دولة في تنفيذ برامج إصلاحات تهدف إلى تحسين الإدماج المالي.

للإدماج المالي العديد من الآثار الإيجابية على الاقتصاد. أولا، يحسّن الإدماج المالي فاعلية الوساطة المالية من خلال زيادة عدد الجهات الفاعلة، وحجم وقيمة المعاملات. أما على المستوى الاقتصادي الكلي، **فالنظام المالي المتطور**، يقاس ويقيّم من خلال مستوى الوساطة المالية، **يرتبط ارتباطا إيجابيا بالنمو والتشغيل والحد من الفقر، وبالتالي، الحد من انعدام المساواة[4]**. ان الحصول على القروض وفتح فروع مصرفية يساهمان أيضا بطريقة إيجابية في نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB). وهكذا، شهدت البلدان التي هي الأكثر تقدما على المستوى المالي انخفاضا أسرع في نسبة عدد الفقراء، وفي نهاية المطاف، تحسنا في مؤشر جيني[5] (coefficient de Gini) لقياس العدالة في توزيع الدخل القومي (مراجعة الجدول عدد 1).

الجدول عدد 1. العلاقة بين الوساطة المالية...

... ونسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم

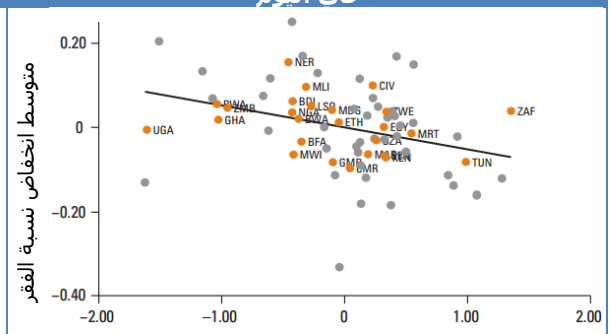

القرض الخاص/الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: بيك، ديميرجوس-كانت ولفين، 2007.

ونمو الناتج المحلي الاجمالي

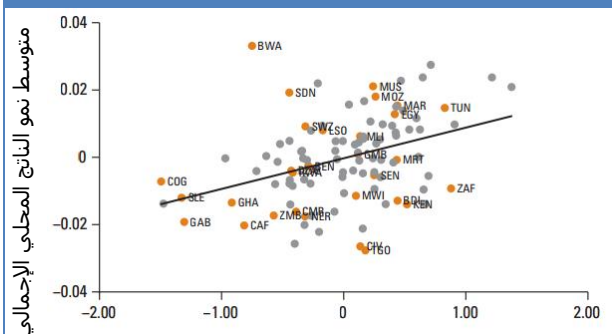

القرض الخاص/الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: بيك، مايمبو، فاي وتركي، 2001.

من دراسة "تمويل أفريقيا" (Financing Africa) لعام 2011. البنك الأفريقي للتنمية، البنك الدولي، الوزارة الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

إضافة إلى ذلك، جزئيا بفضل تنويع المخاطر (مثال: تطوير قاعدة ودائع واسعة ومتنوعة، محفظة قروض صغيرة مستقرة)، فإن **الإدماج المالي يساهم بشكل مباشر في استقرار النظام المالي[6]**. وهناك عوامل أخرى أيضا تفسر الأثر الإيجابي للإدماج المالي على الاستقرار: إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات تحت تأثير النموّ، مما يحسّن من فاعلية السياسة النقدية؛ التقليص من استخدام

[4] هناك علاقة سببية بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، وتعمل في الاتجاهين. حسب النظريات الاقتصادية، يؤثر تطوّر النظام المالي في النمو من خلال التراكم المتواصل لرأس المال وتحسن الانتاجية وهما عاملان أساسيان في الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة إلى مساعدة الوصول إلى الودائع على الاستثمار. يحفز النمو الاقتصادي الناتج عن ذلك على التشغيل والخفض من الفقر. انظر دراسة بالإنجليزية "أين الجبن؟ تلخيص أهم الكتابات حول أسباب ونتائج تنمية القطاع المالي"، باسالي، البنك الدولي، 2013. (Where is the Cheese? Synthesizing a Giant Literature on the Causes and Consequences of Financial Sector Development)

[5] يبرز معامل أو مؤشر جيني العدالة في توزيع الدخل القومي. ويتراوح مؤشر جيني بين 0 (التوزيع الأمثل) و100 (التوزيع الأسوأ).

[6] مراجعة "الإدماج المالي من أجل الاستقرار المالي" (Financial Inclusion for Financial Stability)، ميليكي وهان، البنك الدولي، أوت 2013، و"الإدماج المالي في افريقيا" (Financial Inclusion in Africa)، تريكي وفاي، البنك الافريقي للتنمية، 2013.

الخدمات المالية غير الرسمية أو غير الخاضعة للرقابة والتي هي في حد ذاتها من بين أسباب عدم الاستقرار (عن طريق الغش أو الإفراط في المديونية على سبيل المثال)؛ وظهور نماذج جديدة للأعمال التي تدفع النظام المالي بأكمله نحو المهنية. يعتبر الاستقرار المالي ذا أهمية خاصة بالنسبة للبنوك المركزية، خاصة بعد الأزمة المالية لعام 2008.

وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، **يؤثر التمتع بالخدمات المالية إيجابيا على التشغيل والاستهلاك المنزلي، ويحفّز الاقتصاد المحلّي**. في المغرب، أدّى الحصول على القروض إلى زيادة قدرت بـ 52% في عدد أيام العمل خارج المنزل، وزيادة بنسبة 10% في المدخرات (العينية) والاستهلاك[7]. يساعد التمتع بخدمات الادخار أصحاب الدخل المحدود وغير المنتظم على التعامل بطريقة أحسن مع الحالات الطارئة وأوقات الذروة في الإنفاق، وبالتالي الحفاظ على مستوى استهلاك أكثر استقرارا مع مرور الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر **الحصول على التمويل المحرك الرئيسي للنمو على مستوى المشاريع الصغرية جداً والصغرى والمتوسطة**، وهو عامل هام جدا اذ يبين أن الشركات الصغرية والمتوسطة الديناميكية هي التي تخلق أكبر عدد من فرص العمل في الاقتصاد.

وأخيرا، **يساعد الإدماج المالي على تحقيق انخفاض ملحوظ في كلفة تنفيذ السياسات الاجتماعية**، مثل دفع الإعانات الحكومية. على سبيل المثال، في البرازيل، انخفضت كلفة إدارة برنامج بولسا فاميليا (المنح العائلية) بأكثر من 80% بعد العمل بنظام البطاقات المدفوعة مسبقا ودفع عدد من المنح مع بعضها[8].

وباختصار، تبين كل الأدلة التجريبية أن الإدماج المالي، حتى وان كان لا يساعد على القضاء على الفقر، **يتشارك**، في نفس الوقت ومع السياسات العامة الأخرى، **في تحقيق هدف الشمول الاقتصادي والاجتماعي** من خلال: بالنسبة للأفراد، توفير المزيد من فرص تنمية الدخل وإدارة أفضل للمخاطر؛ أما بالنسبة للشركات والاقتصاد بصفة عامة، يساهم الإدماج المالي في تعبئة أكثر لرأس المال لدعم الاستثمار والنمو (مراجعة الجدول عدد 2). وهذا أمر مهم خاصة في بلد مثل تونس حيث يفوق معدل البطالة 15% (42% لدى الشباب)[9] وحيث نجد عددا كبيرا من الشركات غير الرسمية.

الجدول عدد 2. تأثير الإدماج المالي	
العائلات	الادخار: تطوير الأصول والأموال المتداولة، التصرف في الطوارئ، السلاسة في الاستهلاك الإقراض: تأثير غير واضح (نتائج تتسم بالتباين الكبير) التأمين: التقليص من المخاطر، التصرف في الأزمات
الشركات	الإقراض: الزيادة في الاستثمارات، والانتاج والتوظيف
الدولة	الدفع بالوسائل الإلكترونية: التقليص في كلفة دفع الإعانات
الاقتصاد الجزئي	خلق فرص عمل، تحسين الدخل، تمكين المرأة
الاقتصاد الكلي	تطور الناتج المحلي الاجمالي، الاستقرار المالي، التقليص في عدم المساواة

المصدر: الإدماج المالي والتنمية: دراسات جديدة لتقييم الأثر (Inclusion financière et développement: de nouvelles évaluations d'impact)، مذكرة عدد 92، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء – سيجاب (CGAP)، 2014.

تتماشى هذه النقاط مع الرؤية التوافقية التي نشرتها وزارة المالية في تونس عام 2011 وتهدف إلى تطوير "تمويل صغير مسؤول اجتماعيا ومستدام من خلال توفير خدمات مالية ذات جودة لأكبر عدد ممكن من المنتفعين، ويساهم في مكافحة الإقصاء المالي وفي التنمية المتكاملة بين المناطق وتعزيز النسيج الاقتصادي".

[7] المصدر: "تقييم تأثير القروض الصغيرة في المغرب" (Evaluation de l'impact du microcrédit au Maroc)، كريبون، ديفيتو، دفلو وباريانتي، 2011؛ أشارت إليه الوكالة الفرنسية للتنمية في مذكرة Ex Post عدد 7، أكتوبر 2011.

[8] مراجعة "تنفيذ عملي لبرنامج بولسا فاميليا: التحويلات المالية المشروطة في اطار لا مركزي"، ليندرت، ليندر، هوبز، ودي لا بيار، (The Nuts and Bolts of Brazil's Bolsa Familia Program: Conditional Cash Transfers in a Decentralized Context)، 2007.

[9] المصدر: صندوق النقد الدولي، منظمة العمل الدولية.

وعلاوة على ذلك، منذ نوفمبر 2013، **انضمت كل من وزارة المالية وسلطة رقابة التمويل الصغير (ACM)[10] إلى التحالف العالمي من أجل الإدماج المالي (AFI)**[11]، وهي شبكة دولية تتكون من أصحاب القرار والبنوك المركزية والجهات الرقابية وسلطات التنظيم المالي في البلدان المتقدمة والناشئة لتحسين الحصول على الخدمات المالية النوعية لذوي الدخل المحدود ويضم التحالف اليوم أكثر من 80 بلدا عضوا.

II. الطلب على الخدمات المالية[12]

81% من التونسيين مهتمين بالادخار الصغير
يتمنون أن تكون لديهم فرصة الحصول على منتج يساعدهم على ادخار مبالغ صغيرة كل يوم أو كل أسبوع. هذا المنتج غير متوفر حاليا في تونس.
المصدر: دراسة البنك الدولي ومركز كوثر، 2015.

اليوم **هناك طلب كبير على الخدمات المالية في تونس**، سواء من قبل الأفراد (بين 2.5 و 3.5 مليون) أوالمؤسسات الرسمية (ما بين 245,000 و 425,000 من المشاريع متناهية الصغر والصغرى)، ومن الصعب تحديد حجم هذا الطلب بدقة.

وقد أظهرت العديد من الأبحاث أن **جميع الفئات الاجتماعية والمهنية تستفيد من الخدمات المالية. أما أصحاب الدخل المحدود، فلديهم حاجة أكبر من غيرهم، خصوصا بسبب عدم انتظام دخلهم.** على الرغم من مواردهم المحدودة، فإن لهذه الفئة من الناس **حياة مالية نشطة جدا:** يدخرون ويقترضون ويقرضون المال، أحيانا في نفس الوقت، ويتدبرون مدفوعات مختلفة ويلجؤون إلى آليات التضامن الاجتماعي عندما تعترضهم صعوبات. ان الخدمات المالية التي تستخدمها هذه الفئة حاليا لا يمكن أن يعوّل عليها دائما ويمكن أن تكون غير كافية أو محفوفة بالمخاطر و/أو مكلفة (العائلة، والأصدقاء، المرابون؛ الادخار العيني أو الاحتفاظ بالمال نقدا تحت الفراش على سبيل المثال)، ومن هنا تأتي أهمية تطوير عرض رسمي يلبي احتياجاتهم.

في تونس، رغم أن العروض المقدّمة في شكل خدمات مالية شاملة تعتبر أكثر تطورا مما هو متوفّر في بلدان أخرى في المنطقة، بما في ذلك ما تقدمه شبكة البريد، فهي لم تكتمل بعد. وقد كشفت الدراسة التي قام بها البنك الدولي ومركز كوثر أيضا أن معدّل الإدماج المالي يمثّل 36% فقط من السكان البالغين (مراجعة الإطار عدد 1). وقد ركزت الجهود التي بذلتها مؤخرا السلطات والقطاع الخاص على أنواع معينة من القروض الصغيرة (مراجعة القسم الثالث)، دون التطرق إلى احتياجات الادخار الصغير[13] والتأمين ووسائل الدفع. تظهر الدراسات المختلفة أن **عدد الطلبات على القروض الصغيرة يتراوح بين 950,000 و 1.4 مليون بالنسبة للأفراد**، بما في ذلك الأنشطة المدرة للدخل، **لكن يوجد طلب أكبر على خدمات التمويل الصغير الأخرى يتراوح ما بين 2.5 إلى 3.5 مليون** بالنسبة للأفراد، أي حوالي 30% إلى 40% من السكان البالغين (مراجعة الجدول عدد 3)[14].

وفوق ذلك، فإنّ المشاريع الصغرى والمتوسطة التونسية تحتاج إلى تمويلات لم توفرها الهياكل الحالية. **يقدر الطلب بين 245,000 و 425,000 للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة جداً**، التي تحتاج إلى خدمات مالية متخصصة، مما يمثل من 37% إلى 65% من الشركات المدرجة في السجل الوطني

---

[10] www.acm.gov.tn

[11] أسس التحالف العالمي من أجل الإدماج المالي في عام 2008، وكان الهدف منه دفع الإدماج المالي من خلال تبادل المعارف ويعد اليوم 47 التزاما مؤسساتيا في كل أنحاء العالم من بينها 27 التزاما نوعيا. وذلك منذ إعلان مايا في عام 2011، الذي بموجبه اعترف الأعضاء بأهمية الإدماج المالي والتزموا بالوصول إلى نتائج ملموسة.

[12] يرتكز هذا الجزء على دراسات مختلفة حول الطلب في مجال القروض الصغيرة والخدمات المالية في تونس. من بين هذه الدراسات: IBM بلجيكا (2009)؛ وزارة المالية (2011)؛ Mercy Corps (2012)؛ التعاون اللوكسمبورغي مع ADA والبنك الأوروبي للاستثمار لعامي 2013 و2014؛ مؤسسة التمويل الدولية (2014)؛ البنك الدولي ومركز كوثر (2015).

[13] الطلب في مجال خدمات الادخار هو نسبيا أعلى من طلب القروض. على المستوى الدولي، بما في ذلك العالم العربي، عدد المدخرين هو ما بين 4 و10 مرات عدد المقترضين على مستوى المؤسسات المختصة التي توفر خدمات التمويل الصغير.

[14] على سبيل المقارنة، يقدر عدد البالغين الذين لديهم 4 دنانير في اليوم (أو 1,500 دنانير في السنة) بـ 2.7 مليون (المصدر: دراسة حول الإدماج المالي في تونس، ميكروماد MicroMED، فيفري 2014).

للشركات (RNE)[15]. كما يمكن إضافة إلى العدد أعلاه حوالي 15,000 من المشاريع الصغرى والمتوسطة التي لديها احتياجات مالية لا يتم تلبيتها (دراسة مؤسسة التمويل الدولية 2014؛ مراجعة الاطار عدد 2)، حيث أن عدد المشاريع الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة[16] التي تحصّلت على قروض بنكية لا تزيد على 15%، في حين أن عدد الشركات التي عبّرت عن حاجتها لمثل هذه التمويلات والأموال المتداولة كان 58%: هذا الفارق كبير وكافي لإبراز الضعف الموجود على مستوى العرض، حتى وان كانت أغلب هذه الطلبات لا تستجيب إلى شروط الإئتمان. ويرجع هذا في عدد من النقائص في النظام المالي، مثل إجراءات الإفلاس، ونظام الضمانات، وعدم وجود منافسة حقيقية بين البنوك أو الاستخدام المحدود للمعلومات على مستوى مركزيّة المخاطر[17].

الجدول عدد 3. تقدير الطلب على خدمات التمويل الصغير		التمويل الصغير	منه القرض الصغير
الأفراد (بما في ذلك الشركات الصغيرة والشركات غير الرسمية)	**عدد السكان النشطاء العاملين**	**~1.2 إلى 1.6 مليون**	**~0.5 إلى 1 مليون**
	عامل بأجر في القطاع الخاص	~1,000,000	300,000
	صاحب مؤسسة غير رسمية	0 إلى 425,000	0 إلى 425,000
	مزارع	160,000	160,000
	موظف حكومي	90,000	30,000
	عدد السكان ذوي نشاط جزئي أو غير نشطاء	**1.2 إلى 1.5 مليون**	**~360,000**
	طلاب	0 إلى 350,000	0
	غير نشط/نشاط جزئي	~1,000,000	360,000
	عائلات معوزة	150,000	0
	عاطلون عن العمل	**100 إلى 700 الف**	**100,000**
	اجمالي الأفراد	**~2.5 إلى 3.5 مليون**	**~0.95 إلى 1.4 مليون**
المؤسسات الرسمية	المؤسسات متناهية الصغر (اجمالي الدخل السنوي أقل من 30 ألف دينار تونسي)	213,000 إلى 3950,000	
	المؤسسات الصغيرة جداً (اجمالي الدخل السنوي أقل من 50 إلى 200 ألف دينار تونسي)	30,000 إلى 32,000	
	اجمالي المؤسسات	**~245 إلى 425 الف**	

المصدر: الرؤية التوافقية، وزارة المالية، 2011، ودراسة حول الإدماج المالي، ميكروميد MicroMED، 2014.

ومع ذلك، تم تقييم الطلب على أساس مصادر ثانوية، مع هامش خطأ محتمل كبير اذ تعود البيانات إلى أكثر من خمس وفي بعض الأحيان 10 سنوات. **تفتقر تونس حاليا إلى البيانات التي تساعد على فهم الطلب وبالتالي إلى وضع سياسات عامة فعّالة وإطار تشريعي ملائم.** ويفتقر الفاعلون في السوق أيضا إلى مثل هذه البيانات لتحسين استراتيجيات النمو وتقديم الخدمات.

كما **لم تخضع سلوكيات استخدام الخدمات المالية إلى تحليل مفصّل**، وهو ما يحول دون فهمها، خاصة أن احتياجات الموظفين والعمال المؤقتين والعاطلين عن العمل والطلاب والمزارعين وأصحاب المشاريع الصغيرة والشركات الرسمية مختلفة جدا. على سبيل المثال، وحسب دراسة المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية (Findex 2014)، نجهل الأسباب التي تجعل 10% فقط من البالغين يختارون الادخار الرسمي، بينما تشير الدراسة إلى أن 27% لديهم حسابات بنكية أو لدى البريد. وتشير الدراسات الميدانية النوعية إلى أن التونسيين لا يخططون نفقاتهم وسرعان ما يجدون أنفسهم في حالة من انعدام الأمن المالي عند حدوث ظروف غير متوقعة أو عند المرض، مما يشير إلى الحاجة إلى خدمات الادخار والتأمين وتشجيع ثقافة الادخار على الأمد الطويل.

ويبدو أن الخدمات المالية الإسلامية قد برزت كسوق متخصص. ووفقا لدراسة للاتحاد الأوروبي[18]، فإن 1.4% فقط من المستجوبين يرفضون الاقتراض وأقصوا بذلك أنفسهم طوعا من القروض الصغيرة لأسباب دينية. وتؤكد مؤشرات Findex لعام 2014 ذلك، اذ نجد أن 5% من المستجوبين فقط قد فسّروا عدم وجود حساب مالي لأسباب دينية.

[15] المؤسسات الرسمية هي التي لها معرف جبائي ومسجلة في السجل التجاري. كان عددها 654,000 مؤسسة في 2013. التقدير التحفظي بعدد 245,000 مؤسسة لا يشمل الا المؤسسات التي صرحت بدخلها في السجل التجاري. اقراض مؤسسة غير رسمية هو بمثابة اقراض فرد. الأرقام الخاصة بذلك تدخل اذا في باب الطلب على القروض الصغيرة من قبل الأفراد.
[16] الفرق بين المشاريع الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة غير واضح في ظل عدم وجود تعريف وطني.
[17] المصدر: تقييم مناخ الاستثمار في تونس، البنك الدولي، 2014.
[18] دراسة حول سوق التمويل الصغير في تونس، IBM بلجيكا، 2009، لصالح الوكالة الأوروبية للتنمية EuropeAid.

من حيث التوزيع الجغرافي، ينقسم السكان المستهدفون إلى منطقتين: **المناطق الداخلية بالنسبة لذوي الدخل المحدود والمناطق الساحلية**، حيث يتركّز النشاط الاقتصادي وبالتالي **المؤسسات**. ويتبع توزيع العرض هذه الخطوط العريضة أيضا، اذ نجد أن البنوك تتركّز أساسا في المناطق الساحلية، بينما نجد أن مكاتب البريد وجمعيات القروض الصغيرة قد تطوّرت على وجه الخصوص داخل البلاد، حتى وإن كانت تغطي كل المناطق.

الإطار عدد 1. الوصول إلى واستخدام الخدمات المالية في تونس

في 2015، قام البنك الدولي بالتعاون مع المركز العربي للتدريب والبحوث حول المرأة (كوثر) بدراسة سوق حول المالية الالكترونية من أجل دعم الإدماج المالي في تونس. شملت هذه الدراسة 1,200 مواطنا ومواطنة تونسيا وتونسية ممن يبلغ عمرهم فوق 15 سنة في 17 ولاية. ساعدت هذه الدراسة على جمع معلومات حول استعمال هذه الفئة للخدمات المالية التقليدية غير المتنقلة. أبرزت الدراسة أن 64 بالمائة من المواطنين التونسيين البالغين أكثر من 15 سنة لا يتمتعون، أو يستعملون بطريقة محدودة جداً، الخدمات المالية الرسمية (الفئتين 1 و2 التاليين). **تصبح بذلك نسبة الإدماج المالي 36 بالمائة.**

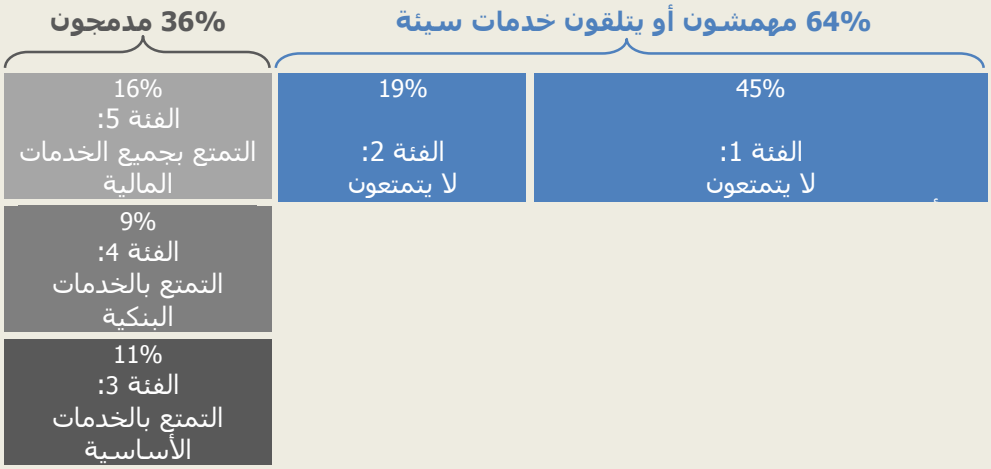

الفئة	حساب جاري	ادخار	وسائل دفع	قروض*	تأمين
1	× دون حساب أو حساب غير مستعمل	× دون ادخار	× نقدا	×	×
2	✓ حساب بريدي، بنكي أحيانا أقل من عملية في الشهر	✓ ادخار في البريد ولكن ضعيف، غير منتظم	× نقدا	×/✓ التمتع بالقروض الصغيرة أحيانا	×
3	✓ حساب البريد (1 أو أكثر، أقل من عملية في الشهر)، حساب بنكي أحيانا (سحب واحد في الشهر)	✓	×/✓ نقدا، بطاقة سحب أحيانا	✓ قرض صغير أو قرض بنكي أحيانا	×/✓
4	✓✓ حسابات بنكية أو بريدية (1 أو أكثر، عمليات عديدة في الشهر)	✓✓ ادخار منتظم	✓✓ بطاقة سحب ودفع	✓✓ قرض بنكي	×/✓
5	✓✓	✓✓	✓✓	✓✓	✓✓

* تم الحصول على قرض خلال الخمس سنوات الماضية

الإطار عدد 2. الإدماج المالي للشركات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة

الرؤية الخاصة بالإدماج المالي تتعلق بالسكان ذوي الدخل المنخفض والمشاريع متناهية الصغر – موضوع هذا التقرير – ولكن أيضا المشاريع الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة. وهذه الفئة الثانية كانت موضوع دراسة أجرتها مؤسسة التمويل الدولية في عام 2014، حيث تم مسح 1,400 من المشاريع الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة ومقابلة 17 مؤسسة مالية. ونعرض النتائج الرئيسية أدناه.

وتركز الدراسة على الشركات الرسمية المكونة من 1 إلى 199 موظف، وتمثل ما يقرب من 80,000 شركة في تونس (ضمنها 15,000 شركة صغيرة أو متوسطة). وتعتبر هذه الشريحة الأولوية لنصف البنوك التجارية وتقريبا جميع شركات الإيجار المالي. جميع المؤسسات المالية يخدمون بالفعل هذه الشركات. 71% من الشركات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة لديهم حساب بنكي و 80% أقدموا على التمويل المصرفي وحصلوا عليه بالفعل.

ومع ذلك، فإن وصول المشاريع الصغرى والمتوسطة إلى الخدمات المالية مازال بعيدا عن الوضع المثالي. 29% من المستطلعين لم يحاولوا فتح حساب مصرفي؛ 37% يقولون أنهم بحاجة إلى تمويل ولكن لا يتصلون بالمؤسسات المالية؛ 78% يسدّدون ديون المزودين نقدا و 91% لدفع رواتب الموظفين. وتفسر الفجوة بين العرض والطلب من خلال مزيج من أوجه القصور وعدم المرونة على مستوى الشركات الصغرى والمتوسطة (المعلومات المالية غالبا ما تكون ناقصة)، والمؤسسات المالية (المنتجات والنظم لا تتلاءم لخدمة هذه الشريحة)، والبنية التحتية (نتائج محدودة لصناديق الضمان والبنوك العمومية؛ بيانات مركزية المعلومات غير مستغلة؛ عدم فاعلية تدريب وإرشاد الشركات الصغرى والمتوسطة).

وتوصي الدراسة بعدة مجالات للتطوير سواء بالنسبة للمؤسسات المالية أو للدولة، مؤكدة ثلاثة مبادئ رئيسية وهي: الحاجة إلى التنسيق الوطني بصورة أكثر تنظيما، وتطوير مجموعة كاملة من الخدمات المالية ما بعد القرض (التأمين، وسائل الدفع – الرواتب والمزودين، وأدوات التصرف في الخزينة – استرداد الديون، والتعليم المالي، وما إلى ذلك)، والاعتراف بالتنوع في مجالات المشاريع (حسب القطاع ولكن أيضا مستوى الربحية للمؤسسة المالية – أربعة مجالات استراتيجية للمشاريع تم تحديدها في الدراسة).

المصدر: دراسة سوق الاحتياجات المالية للمشاريع الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة في تونس، مؤسسة التمويل الدولية، 2014. (Market Assessment of the Financial Needs of Very Small, Small, and Medium Enterprises in Tunisia)

III. الإطار القانوني والتنظيمي

يخضع الإدماج المالي في تونس إلى مجموعة من القوانين الخاصة بكل نوع من أنواع الفاعلين.

- تخضع **البنوك** حاليا إلى أحكام القانون عدد 65 لسنة 2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001 والمتعلق بمؤسسات القرض[19]، والذي يعّرف قرض الإيجار (الإيجار المالي) وبيع الديون كمعاملات تدخل تحت الإقراض، وقد تم تعديله وتتميمه بقانون تكميلي عدد 19 لسنة 2006 بتاريخ 2 ماي 2006. تتمتع البنوك حصريا بمعاملات الدفع. وتجري حاليا مراجعة القانون البنكية.

- تخضع **شركات الإيجار المالي** إلى القانون عدد 89 لسنة 1994 المؤرخ في 26 جويلية 1994.

[19] تخضع البنوك أيضا إلى قانون الالتزامات والعقود (Code des obligations et des contrats). في غياب قانون محدد، ينطبق هذا القانون ذو السياق الواسع على التمويل الاسلامي. أمّا البنوك غير المقيمة فهي تخضع إلى القانون 64 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009 (الخدمات المالية لغير المقيمين).

- الديوان الوطني للبريد (المعروف باسم "**البريد التونسي**" أو "البريد")، شركة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية بموجب الأمر عدد 1305-98 المؤرخ في 15 جوان 1998، الذي يحدد التنظيم الإداري والمالي وأساليب عمل الديوان. كما يحدد الأمر، من بين أمور أخرى، كلفة حسابات الادخار والحسابات الجارية، يحكمها القانون عدد 97 المؤرخ في 1 نوفمبر 1990. وهي المؤسسة الوحيدة غير البنكية المخولة لجمع الادخارات، وتوفير وسائل الدفع[20] ولكن غير مرخّص لها لمنح القروض.

- تخضع **مؤسسات التمويل الصغير** إلى المرسوم عدد 117 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011، المنقّح بالقانون عدد 46 المؤرخ في 24 جويلية 2014[21]، وخمسة نصوص تطبيقية (قرارات صادرة عن وزير المالية) نشرت بين عامي 2012 و 2014. ويقدم الإطار عدد 3 تاريخ وتفاصيل تنفيذ الإطار التنظيمي للتمويل الصغير. وفي هذه المذكرة يشمل التعريف "مؤسسات التمويل الصغير" الجمعيات والشركات المعتمدة بموجب هذا المرسوم الجديد والجمعيات التي تم إنشاؤها في وقت سابق والتي تواصل نشاطها في اطار فترة محدّدة تمتثل خلالها إلى التنظيم الجديد.

- تخضع **شركات التأمين** إلى القانون عدد 24 لسنة 1992 المؤرخ في 9 مارس 1992 والذي أصدرت بموجبه مجلّة التأمين.

حتى الآن، يحدّ القانون عمليات الإسناد الخارجي، ويبقى ذلك حكرا على بعض العمليات مثل جمع البيانات الخاصة بالحرفاء وعمليات صرف العملة حسب شروط محدّدة وبموافقة مسبقة من البنك المركزي التونسي. يضبط منشور البنك المركزي عدد 1 لسنة 2011 المؤرخ في 6 جانفي 2011 إطار تطوير الخدمات المالية على الهاتف الجوال وذلك بربط الحسابات المصرفية أو البطاقات مسبقة الدفع ببطاقة شفرة SIM (مراجعة القسم الخاص بالمالية الرقمية).

الإشراف

يبين الجدول عدد 4 الإشراف على المؤسسات المالية حسب نوعها. وطبقا للرؤية المشتركة، تشرف سلطة رقابة التمويل الصغير على قطاع التمويل الصغير في انتظار أن توكل مهمة الإشراف، على الأقل جزئيا، إلى البنك المركزي التونسي لاحقا. تتكون الإدارة العامة لسلطة رقابة التمويل الصغير التي تم إنشاؤها منذ نوفمبر 2012 من 9 أفراد ويتكون مجلس إدارتها من 8 أعضاء يجتمعون بطريقة منتظمة[22].

الجدول عدد 4. الاشراف على المؤسسات المالية حسب النوع	
البنوك*	البنك المركزي التونسي
البريد التونسي	وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي
مؤسسات التمويل الصغير	سلطة رقابة التمويل الصغير
شركات التأمين	الهيئة العامة للتأمين، تحت اشراف وزارة المالية

* بما في ذلك البنك التونسي للتضامن وشركات الإيجار المالي.

معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تنظم القوانين التالية: القانون عدد 75 لسنة 2003 المؤرخ في 10 ديسمبر 2003، والقانون عدد 65 المؤرخ في 12 أوت 2009، والقرار المؤرّخ في 24 جانفي 2014 المتعلّق بمكافحة تمويل الإرهاب ومنع غسل الأموال وتنطبق على جميع المؤسسات المالية، بما في ذلك مؤسسات التمويل الصغير.

[20] بدأ العمل بالحسابات الجارية البريدية منذ 1918. أسس صندوق الادخار الوطني سنة 1956.
[21] ينظم الجمعيات المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرّخ في 24 سبتمبر 2011. المرسوم عدد 118 لسنة 2011 المؤرّخ في 5 نوفمبر 2011 يضبط الأحكام الجبائية الخاصّة بمؤسسات التمويل الصغير.
[22] مدير عام سلطة رقابة التمويل الصغير هو رئيس مجلس الإدارة الذي يضم قاضيا من الرتبة الثالثة ومستشارا لدى المحكمة الادارية وممثلا عن وزارة المالية وممثلا عن الهيئة العامة للتأمين وممثلا عن المجلس الوطني للمحاسبة وممثلا عن البنك المركزي التونسي وعضوا تم اختياره حسب الخبرة في مجال التمويل الصغير.

الإطار عدد 3. تاريخ وسياق الإطار التشريعي لمؤسسات التمويل الصغير

1995: أدخلت جمعية "أندا" نظام القروض الصغيرة إلى تونس، وهي بدأت نشاطها منذ عام 1990. في ذلك الوقت كان القانون لا يوفر هيكلا قانونيا خاصا بمؤسسات الائتمان غير المصرفية.

1997: إنشاء البنك التونسي للتضامن (BTS).

1999: اصدار أول قانون خاص بالقروض الصغيرة، القانون الأساسي عدد 67 لسنة 1999 المؤرّخ في 15 جويلية؛ يضع القانون الأساسي لجمعيات التمويل الصغير ويعتمد البنك التونسي للتضامن كمؤسسة تمويل (بنسبة صفر بالمائة إذا تم استرداد نسبة 80% من المبلغ المقترض) والصندوق الوطني للضمان كآلية لتغطية الأخطار (90% من الديون غير قابلة للاسترجاع لدى جمعيات التمويل الصغير والبنك التونسي للتضامن). ويحدد قرار وزير المالية الصادر في 27 أوت الحد الأقصى لمقدار القروض الصغيرة (1,000 دينار تونسي، تم ترفيعه تدريجيا ليصل إلى 5,000 دينار في عام 2009) ويضع سقفا لنسبة الفائدة (5% متناقصة، والتي تضاف اليها عمولات يكون حدها الأقصى 2.5%).

2005: حصلت أندا على إذن خاص من وزارة المالية لاحتساب نسبة من الفائدة تغطي تكاليفها وهو ما يعفيها واقعيا من تطبيق سقف النسبة.

2010: قرار وزير المالية في 29 سبتمبر يعفي الجزء من محفظة القروض الصغيرة الذي لا يموله البنك التونسي للتضامن من نظام سقف الفائدة.

2013-2011: يضع المرسوم عدد 117 لسنة 2011 والقرارات المكملة له العناصر الأساسية لبناء إطار يساعد على تنمية القطاع: السماح بظهور فاعلين جدد وإعادة هيكلة الفاعلين الحاليين في شكل جمعيات أو شركة خفية الاسم (SA)؛ مع تحديد معايير الاستغلال، وأنشأ سلطة رقابة التمويل الصغير التي تبدي رأيها بشأن منح التراخيص والإشراف على القطاع؛ والسماح لمؤسسات التمويل الصغير بأن تقوم بدور الوكلاء لدى شركات التأمين. ويحدد هذا الإطار سقف القروض الصغيرة (5,000 دينار للجمعيات و 20,000 دينار بالنسبة للشركات خفية الاسم) ويحدّد الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الممنوحة من موارد الميزانية. ويعطي المرسوم جمعيات التمويل الصغير مدة سنة واحدة للامتثال للأحكام الجديدة. في نوفمبر 2012، لم تمتثل بعد أغلبية ساحقة من جمعيات التمويل الصغير لهذه المتطلبات وبقيت خارج الإطار القانوني، الأمر الذي جعل البنك التونسي للتضامن يوقف التمويل مما نتج عنه انكماش كبير في عرض القروض الصغيرة. تظاهرت جمعيات التمويل الصغير لمناصرة قضيتها أمام المجلس الوطني التأسيسي ونظمت تحركاتها ابتداءاً من شهر ماي 2013.

2014: قلص القانون عدد 46 لسنة 2014 والمؤرخ في شهر جويلية من الاعتماد الجمعياتي لجمعيات التمويل الصغير (من 200,000 إلى 50,000 دينار تونسي) دون تغيير في حد رأس المال الأدنى المطلوب بالنسبة للشركات خفية الاسم (3 مليون دينار). أما بالنسبة للقروض الممنوحة من موارد خارج الميزانية، فقد نصّ القانون على وضع حدّ أقصى لسعر الفائدة، الذي مازال لم يحدد بقرار وزاري. ويمكن أن يخضع تحديد هذا السقف إلى طريقة احتساب سقف النسب البنكية وأن يعتمد في ذلك على معدل سوق القروض الصغيرة دون احتساب القروض التي يعاد تمويلها من موارد الميزانية، وهناك دراسة حاليا لتحديد الفرق بين الحرفاء حسب الشريحة أو المنتج. كما حدّد القانون تاريخ ديسمبر 2016 كآخر تاريخ للامتثال إلي الأحكام القانونية الجديدة، مع امكانية التمديد بقرار من وزير المالية. في آخر المطاف، سيعطي ذلك جمعيات التمويل الصغير خمس سنوات أو أكثر لإعادة تنظيم نفسها[23]. يضبط قرار وزير المالية في 17 نوفمبر 2014 صيغ التدقيق الخارجي لحسابات مؤسسات التمويل الصغير.

ومن المتوقع أن يتم نشر نصوص تكميلية للإطار التنظيمي للتمويل الصغير التي تهم معايير المحاسبة في المستقبل وسياسات التمويل ومنتجات التأمين الصغير المسموح بها والحوكمة والشفافية المالية ولجان التدقيق وشروط التعاقد بين مؤسسات التمويل الصغير وحرفائها، فضلا عن المساهمات في سلطة رقابة التمويل الصغير.

[23] باتباع أفضل الممارسات الدولية، أصبح من الممكن اليوم بعث مؤسسة للقروض الصغيرة والتأكد من استدامتها في ظرف خمس سنوات. يعني هذا أن المؤسسة ستكون قادرة على تغطية نفقاتها (التشغيل، المخاطر، التمويل) بالمداخيل (الفوائد، العمولة).

حماية المستهلك

تونس لديها إطار عام ومنظمة لحماية المستهلك، ولكن لا يوجد قانون أو منظمة معينة بالخدمات المالية. أما بالنسبة **لمؤسسات القرض**، ينص القانون منذ عام 2006 على خدمة الوساطة في حل النزاعات البنكية بصفة ودية. هذه الخدمة مجانية للحرفاء، ويقدم مرصد الخدمات المصرفية، الذي أنشئ بموجب القانون عدد 26 لسنة 2006 المؤرخ في 15 ماي 2006 والذي يقوم برصد ضمان جودة الخدمات المصرفية، تقريرا سنويا حول هذا الموضوع. كما يحدّد الأمر عدد 462 المؤرّخ في 21 فيفري 2000 كيفية احتساب نسبة الفائدة الفعلية الجملية ومعدل نسبة الفائدة الفعلية، وكيفية نشرها، ويقوم مرصد الخدمات البنكية بدراسات حول النسب البنكية. أما فيما يتعلق **بمؤسسات التمويل الصغير**، تشترط المادة 8 من قانون 67 لسنة 1999 نشر شروط الحصول على القروض في الفروع. ولكن نشر المعدل العام الفعلي للفائدة ليس إلزاميا حتى الآن. ولكن من المنتظر تغير ذلك مع اصدار القرار المتعلق بالمعاملة العادلة للحرفاء. أما المواد 34 إلى 36 من المرسوم بقانون عدد 117 لسنة 2011 فهي تحدّد العلاقة بين مؤسّسات التمويل الصغير والحرفاء في إطار المعلومات المتعلقة بالمنتجات، ومكافحة الإفراط في المديونية ومعالجة الشكاوى. ويجري حاليا وضع مدوّنة سلوك بالتوازي مع تأسيس الجمعية المهنية لمؤسسات التمويل الصغير.

IV. العرض الحالي للخدمات المالية

تحتكر البنوك القطاع المالي التونسي بأصول تصل تقريبا إلى 100% من الناتج الإجمالي المحلي[24]. يعتبر هذا الرقم أقل من البلدان الأخرى في المنطقة مثل مصر والأردن ولبنان والمغرب. ويقدم أكثر من نصف إجمالي الإئتمان المصرفي إلى الشركات في قطاعات الصناعة والتجارة والسياحة. وبالمقارنة يمثل القطاع المالي غير المصرفي نسبة ضئيلة ويمثل التمويل الصغير فقط 0.2% من إجمالي أصول القطاع المالي.

غالبا ما يلجأ التونسيون إلى الخدمات المالية غير الرسمية

- 16% اقترضوا أموالا من العائلة خلال الـ12 شهرا الأخيرة.
- 8% فقط من البالغين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية.

المصدر: المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية (Findex 2014)

وعلى الرغم من حجم السوق غير المستغلة، وبالنسبة لأغلب الخدمات، فمن الواضح أن هذا العرض لا يتلاءم مع الطلب الحالي، كما يبرز ذلك اللجوء الأكبر إلى الخدمات المالية غير الرسمية بالنسبة للادخار أو الاقتراض على حد السواء.

الجدول عدد 5. مقارنة بين الطلب المحتمل والعرض الحالي لخدمات الادخار والاقتراض

ملاحظة: التقديرات العامة للسوق هي كالآتي: 1) الادخار: اجمالي السوق = السكان من البالغين أي 8.4 مليون فردا؛ 2) القروض للأفراد = تقدير 950,000 للقروض الصغيرة فقط (دراسة سنة 2014)؛ 3) القروض إلى الشركات الرسمية = كل الشركات المسجلة في السجل التجاري التونسي (654,000 سنة 2013). هناك حاجة إلى دراسات اضافية للمساعدة على تقييم كمي أحسن للكميات والمبالغ المتعلقة بذلك لا سيما بالنسبة للقروض.

[24] المصدر: البنك المركزي التونسي.

البنوك

تتكون السوق التونسية من 21 بنك تجاري، اذ سجلت الشبكة نموّا بنسبة 8% منذ 2010 ليصل عدد الفروع إلى 1,449 فرعا في 31 ديسمبر 2013 و 1,857 جهاز صرف آلي (ATM). رغم هذه الأرقام التي تبرز تقدم تونس على البلدان العربية الأخرى من حيث التغطية للفرد الواحد، فإن التوزيع الجغرافي للفروع يفتقد إلى التوازن مع التركيز على المدن الكبرى والمناطق الأكثر إنتاجا (الشمال الشرقي والوسط الشرقي؛ توجد الغالبية العظمى للفروع البنكية في تونس الكبرى والمنطقة الساحلية). لم تطوّر البنوك مجموعة خدمات تتلاءم مع ذوي الدخل المحدود من السكان، وأصحاب المشاريع الصغيرة والشركات الصغيرة (مثال: تكلفة الحساب البنكي هي 80 دينار/ سنة، ووجوب استيفاء ضمانات مهمة للحصول على القروض).

وسجل عدد الودائع لأجل (DAT) لدى البنوك زيادة قدرها 18% بين عام 2010 وسبتمبر 2013. وفي غياب دراسة للسوق، لا يمكن القول ان كانت هذه الزيادة راجعة إلى تغيير في الثقافة في صالح الادخار، أو إلى اختيار آلية ادخار تقليدية خلال فترات الانتكاس الاقتصادي، أم هي نتيجة تحسن مؤقت في الشروط المقترحة من قبل البنوك التي تسعى إلى الحصول على السيولة.

تشكو البنوك من جودة منخفضة للمحفظة (حوالي 15% نسبة التعثر في القروض) وتقوم في الأساس بتمويل الفئات التالية:

- **الأفراد، وخاصة الموظفون** الذين يمكن أن يقترضوا حسب القانون ما يصل إلى 40% من دخلهم (1.3 مليون مقترض لـ16 مليار من المستحقات في عام 2013 حسب البنك المركزي التونسي، وهو ما يعني زيادة بـ 17% سنويا منذ عام 2010 وبمعدل ثابت بحوالي 13،000 دينار لكل مقترض ومدة تصل إلى 3 سنوات؛ 85% من المبالغ المستحقة هي تمويلات للسكن و/أو تحسينه)؛
- الشركات الرسمية (338,000 شركة مموّلة من قبل البنوك في عام 2013، أكثر من 50% من الشركات الرسمية مع قيمة مستحقات بلغت 41 مليارا) وخاصة الشركات المتوسطة والكبيرة (أقل من 1,500 شركة تمثل 70% من إجمالي القروض الممنوحة إلى المحترفين، 50% من المبالغ المستحقة لدى مجموعات كبيرة).

تعتبر أغلب المؤسسات المالية سوق الشركات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة محفوفة بالمخاطر وغير شفافة ولكن لا مفرّ منها نظرا لأهميتها في الاقتصاد. كما تمثّل هذه الشركات جزءا هاما جدا من محفظة شركات الإيجار المالي. ومع ذلك، وبصرف النظر عن البنكين المتخصّصين في تمويل المشاريع الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة (مراجعة الإطار عدد 4)، لا توجد أي مؤسّسة مالية تونسية لديها استراتيجية تخص هذه السوق (IFC 2014).

الإطار عدد 4. البنوك المتخصصة

البنك التونسي للتضامن (BTS)
بالإضافة إلى تمويل جمعيات القروض الصغيرة، يمنح البنك التونسي للتضامن القروض بصورة مباشرة لخريجي الجامعة من أجل تأسيس أو التوسع في المشاريع، وتقدر هذه القروض بحوالي 150,000 دينار (متوسط حجم القرض 10,000 دينارا تونسيا وبلغت نسبة عدم السداد فوق 30% في عام 2014). وقد ارتفع التدخل المباشر للبنك خلال السنوات القليلة الماضية (حوالي 112,000 من الحرفاء النشطاء ومحفظة قروض قائمة بلغت 620 مليون دينار في 2014 حسب البنك التونسي للتضامن، مقارنة بحوالي 47,000 حريفا و422 مليون دينار في 2010 وفقا للرؤية التوافقية).

بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (BFPME)
تأسّس في عام 2005، ويركّز على تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة القائمة أو التي يتمّ إنشاؤها من خلال الحصول على قروض بشروط ميسّرة (من 100,000 إلى 5 مليون دينار خلال فترة من سنتين إلى 12 سنة، وذلك بنسبة 7% وبضمان من قبل أموال عامة). اعتبارا من عام 2013، اعتمد البنك مبدأ التمويل المشترك مع البنوك المحلية الأخرى. نطاق تدخل البنك محدود جدا (تمويل 2،000 مشروع بين عامي 2005 و 2012) وتبقى جودة محفظة البنك منخفضة جدا (القروض المتعثرة > 30%).

البنك الوطني الفلاحي (BNA)
بنك حكومي أسس في عام 1959 لتلبية الاحتياجات التمويلية في الزراعة، وأصبح واحدا من أهم البنوك العمومية في تونس. يموّل البنك ما يناهز 20% من قطاع الأغذية والزراعة، ولكنه لا يمسّ جميع المزارعين خاصة بسبب الإجراءات البيروقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أغلب صغار المزارعين المتحصلين على قروض من هذا البنك الذي يفوق عددهم 110,000 متأخرون في تسديد ما عليهم مما أدّى إلى عزوف البنك عن تمويلهم والتركيز على المبالغ التي تزيد على 4,000 دينار[25].

البنوك الإسلامية
نجد في النظام المالي التونسي الحالي بنكين يقدّمان منتجات تتوافق مع مبادئ التمويل الإسلامي. بنك البركة وتأسس في عام 1985 (12 فرعا، وتابع لمجموعة بحرينية) وبنك الزيتونة وتأسس في عام 2009 (تقريبا 50 فرعا). الدولة التونسية هي من بين المساهمين في البنكين وهي صاحبة أسهم محدودة في البنك الأول بينما تملك أغلبية أسهم البنك الثاني. هناك معلومات قليلة متوفرة حول عدد والملفات الشخصية لحرفاء البنكين.

البريد التونسي

في 2014، كان للبريد التونسي 1,051 فرعا (مكاتب وفروع متنقلة). يتمتع البريد التونسي بشبكة واسعة الانتشار تضاهي انتشار فروع البنوك ولكن مع توزيع جغرافي أفضل يغطي تقريبا جميع أنحاء الأراضي التونسية. هذا الوجود يجعل من **البريد التونسي فاعلا رئيسيا في الإدماج المالي**. يقدم البريد التونسي لحرفائه مجموعة واسعة من الخدمات المالية (ودائع، تحويل، تأمين، ودفع) باستثناء الإقراض.

الجدول عدد 6. مقارنة شروط الخدمات المالية

		البنوك	البريد التونسي
حسابات جارية/الودائع عند الطلب (DAV) وحسابات بريدية (شيكات وادخار)*	فتح	دون مصاريف	دون مصاريف
	مسك حساب	حوالي 45-80 دينار في السنة	حساب جاري: 20 دينار في السنة DAV: دون مصاريف
	تكلفة البطاقة	تكلفة بطاقة سحب بسيطة حوالي 12 دينار في السنة	تكلفة بطاقة Visa Electron متعددة الوظائف: 25 دينار
	الحد الأدنى للمعاملة	نعم، يختلف حسب البنوك	حساب جاري: لا DAV: نعم 10 دينار
	عدد الحسابات	2.2 مليون بالنسبة للأفراد 300,000 مؤسسة	حساب جاري: 1.8 مليون بالنسبة للأفراد من بينها 50% يمسكها من يبلغ سنهم بين 18 و35 سنة DAV: 3.7 مليون بالنسبة للأفراد من بينها 20% يمسكها من يبلغ سنهم بين 18 و35 سنة
	متوسط معدل الحساب	حوالي 5,600 دينار (بما فيها المؤسسات)	حساب جاري: 678 دينار DAV: 987 دينار، من بينها 70% رصيدها أقل من 100 دينار
حسابات الادخار المصرفية/ الودائع لأجل (DAT)	فتح	10 دينار	-
	الحد الأدنى للمعاملة	نعم	-
	عدد الحسابات	4.1 مليون بالنسبة للأفراد 56,000 مؤسسة	-
	متوسط معدل الحساب	حوالي 3,100 دينار (بما فيها المؤسسات)	-

* تعتبر حسابات الإدخار التابعة للبريد ودائع عند الطلب حيث بالإمكان سحب المال في أي وقت بينما حسابات الإدخار المصرفية مثل حسابات الودائع لأجل، ليس بالإمكان سحب المال منها قبل المدة الزمنية المحددة.
المصدر: الرؤية التوافقية، دراسة حول الإدماج المالي في تونس، البنك المركزي التونسي، الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية. آخر الأرقام المتوفرة.

[25] المصدر: دراسة التمويل الزراعي في تونس، البنك الدولي، ماي 2012.

عمولات البريد التونسي في متناول أصحاب الدخل الضعيف والخدمات متوفرة بشروط ميسرة، بما في ذلك الحسابات الجارية وحسابات الادخار التي لا يتعدى معدلها 1,000 دينار تونسي (على سبيل المثال لا يتقاضى البريد رسوما على الحسابات، والمعاملات المجانية، مع توفر خدمات الادخار والمرونة في عمليات الدفع والسحب). وهذا ما يفسّر جزئيا حصة البريد في السوق اذ تبلغ 45% من حيث عدد الحسابات. كما هو الحال بالنسبة للبنوك، فإن العدد الإجمالي للحسابات لدى البريد التونسي وحجمها في ازدياد مستمر خلال السنوات الأخيرة.

ومع ذلك، فإن البريد التونسي لا يوفر سوى 178 جهاز صرف آلي، وربع الفروع ليست مرتبطة بالشبكة المركزية. لأن أوقات عمل المكاتب محدودة نسبيا، ومع الحد الأدنى المفروض على المبالغ المدفوعة، لا يوفر البريد حتى الآن حلولا بالنسبة للمدخرات المتناهية الصغر (سحب وايداع مبالغ صغيرة) أو وسائل دفع سهلة الاستعمال. أكثر من 50% من الحسابات خاملة (لم تكن موضوع معاملات خلال السنتين الماضيتين).

مؤسسات التمويل الصغير

يسمح الإطار التنظيمي لمؤسسات التمويل الصغير تقديم خدمات الإقراض الصغير لتمويل الأنشطة المدرّة للدخل وتحسين المستوى المعيشي (مراجعة الجدول عدد 7 الخاص بشروط الحصول على القروض)، وكذلك خدمات التدريب أو المتابعة. يمكن أيضا لمؤسسات التمويل الصغير أن تبرم عقود التأمين الصغير نيابة عن شركات التأمين. لكن يبقى بيع منتجات التأمين الصغير خاضعا لاتفاق إطاري بين المؤسسات المهنية للتأمين والتمويل الصغير[26].

الجدول عدد 7. شروط الحصول على القروض الصغيرة	الجمعيات	الشركات (SA)
أنشطة التمويل الصغير المدرة للدخل (السقف)	5,000 TND	20,000 TND
التمويل الصغير لتحسين ظروف المعيشة (السقف)	1,000 TND	3,000 TND
المدة القصوى	3 ans	5 ans
الحد الأقصى للقروض التي يعاد تمويلها من الموارد العمومية	5% + عمولة 2.5%	
الحد الأقصى بالنسبة للقروض الأخرى	يحدد لاحقا (حسب قانون 2014)	

- منذ انشائها سنة 1999، أصبحت **جمعيات القروض الصغيرة تغطي أرجاء البلاد، وخاصة المناطق الداخلية، ولكنها تبقى محدودة الحجم** (850 هو متوسط عدد الحرفاء في 2010) بالمقارنة مع مؤسسات التمويل الصغير في المنطقة والعالم (حيث متوسط عدد الحرفاء يتعدى 21,000 بالنسبة لحرفاء مؤسسات التمويل الصغير لعام 2013 في العالم العربي و13,500 كمعدل دولي[27]). كانت تونس سنة 2011 تعدّ 289 جمعية قروض صغيرة، تحصلت أغلبها على تراخيص بين 2004 و 2007[28]، وبلغ إجمالي محفظة القروض القائمة 160 مليون دينار. في ديسمبر 2010، قدّر معدل القروض غير المستخلصة لمدة 3 أشهر بـ 27% حسب الرؤية التوافقية. رغم الدعم الكبير من قبل السلطات الحكومية والمحلية[29]، بقيت جمعيات القروض الصغيرة مقيدة بالحد الأقصى المفروض على سعر القرض الممنوح[30]. في أوائل عام 2013، وبسبب مخالفتها للإطار القانوني الجديد، لم يعد لجمعيات القروض الصغيرة حق الوصول إلى تمويل البنك التونسي للتضامن، مما أدّى إلى تقليص أو توقف عملياتها الإقراضية: يقدر انخفاض عدد المنتفعين الفعليين من 237,000 سنة 2010 إلى تقريبا 150,000. واستمرّ هذا الوضع حتى شهر أوت 2014، عندما تم التّمديد في الموعد النهائي لتوفيق الأوضاع في ظل الاطار القانوني الجديد. ومنذ ذلك التاريخ، استأنفت 147 جمعية

[26] عدم وجود الجمعية المهنية لمؤسسات التمويل الصغير بصفة رسمية يمنع هذه المؤسسات من عرض منتجات تأمين حتى اليوم. في حالة الموت أو الاعاقة، توفر أندا لحرفائها منحة تسمح بتغطية ما تبقى من القرض وتعويضا قيمته 500 دينار للعائلة.

[27] المصدر: MixMarket، منصة لتبادل معلومات التمويل الصغير.

[28] بما في ذلك 8 الذين لم يقوموا قط بأنشطة تخص الإقراض الصغير.

[29] بصفة عامة، تبلغ قيمة المنح الخاصة بالأنشطة والتي تدفعها الدولة عن طريق البنك التونسي للتضامن مايعادل قيمة 3% من النسبة المحسوبة للحريف حسب الرؤية التوافقية. هناك أيضا عدد هام من الموظفين تتكلف بهم الدولة في إطار برامج التدريب وتوفير المقرات والتجهيزات من قبل المجتمعات.

[30] نسبة سنوية تعادل 5% و2.5% كعمولة أو ما يساوي أقل من 10% كنسبة فائدة فعلية كلية بالنسبة للقروض التي تبلغ مدتها 12 شهرا. وعلى سبيل المقارنة بالنسبة لمؤسسات التمويل الصغير في المنطقة فإن معدل مردود المحفظة الذي يعكس النسبة الفعلية الكلية كان أكثر من 30% في 2013 حسب منصة الـ Mix Market وأعلى من 26% في العالم بالنسبة لمؤسسات التمويل الصغير القادرة على تغطية مصاريف التشغيل.

إقراض صغير أنشطتها وخصّصت وزارة التشغيل مليون دينار لدعم إعادة هيكلة هذه الجمعيات. تلقت جمعية القيروان للتنمية المتكاملة (AKDI) شهادة التوافق مع مرسوم قانون عدد 117 كما تلقت جمعية دعم التنمية الذاتية (ASAD) ترخيص لتفريع نشاط التمويل الصغير، وبدأت في نفس الوقت الجمعيات الناشطة في بنزرت وسليانة في النظر في الاندماج فيما بينها على مستوى كل ولاية.

- منذ أن أدخلت **جمعية أندا** قروضها الصغيرة سنة 1995، تطورت لتغطي تقريبا جميع المناطق التونسية من خلال 78 فرعا، حتى وإن كانت هذه الشبكة أقل كثافة من شبكات جمعيات القروض الصغيرة مجتمعة. بفضل الترخيص الخاص الذي يسمح لها بأن تحدد فائدة أعلى لكي تعكس الكلفة التشغيلية والإدارية (إلا أنها متوافقة مع متوسط معدل الفائدة العالمي)، وكذلك بفضل الممارسات الجيدة التي عرفت بها على مستوى التنظيم والإدارة، تعتبر أندا المؤسسة التي سجلت تاريخيا أسرع نمو (ضعف معدل نمو جمعيات القروض الصغيرة) مع أفضل معدلات لتسديد القروض (أقل من 2% من القروض متعثرة). بلغت أندا اليوم مستوى من التطوّر يجعل منها **فاعلا رئيسيا في سوق التمويل الصغير** (246,788 مقترضا وأكثر من 240 مليون دينار تونسي كأصول في ديسمبر 2014)، مع تطوّر حصّتها في السوق من حيث الحجم اذ تطورت من 30% إلى تقريباً 50% نظرا لتراجع عرض جمعيات الإقراض الصغير. وقد تحصّلت أندا بالفعل على شهادة المطابقة للمرسوم قانون عدد 117 لسنة 2011، وقامت بالاجراءات اللازمة لمواصلة أنشطة التمويل الصغير بإنشاء شركة خفية الاسم.

- في اطار المرسوم قانون عدد 117 لسنة 2011، تم **منح أربعة تراخيص لشركات أنشأت حديثا** وهي تيسير للتمويل الصغير، ميكروكريد تونس (Microcred Tunisie) وأدفانس تونس (Advans Tunisie) والمركز المالي للباعثين (Centre Financier aux Entrepreneurs - CFE). وقد قدمت كل من الشركة الأولى والثانية بصرف أول القروض لحرفائهما في جوان ونوفمبر 2014. ولدى تيسير رأس مال اغلبه تونسي مع المنظمة غير الحكومية الفرنسية الدولية Adie International كمساهم ومستغل. وقد اختارت تيسير ألا تقوم بعملياتها المالية بنفسها على مستوى الفروع واعتمدت على البريد التونسي في كل عملياتها المالية من صرف وتسديد، وذلك بفضل البطاقات المدفوعة مسبقا والخدمات المالية الإلكترونية مثل الدينار الالكتروني والخدمة المالية الالكترونية MobiFlouss التي يوفرها مشغل الهاتف الجوال أريدو[31]. أما ميكروكريد تونس فأغلب أسهمها فهي ملك لميكروكريد القابضة (Microcred Holding)، التي تعد أيضا المستغل. أما رأسمال أدفانس تونس فأغلبه ملك لمجموعة Advans وقد قامت بصرف أولى قروضها في مارس 2015. كما أن المركز المالي للباعثين التابع لديجاردان للتنمية الدولية (DID - Développement International Desjardins) و Tuninvest قام بصرف أولى قروضه في جويلية 2015.

الفاعلون الآخرون في مجال التمويل

من بين مقدمي خدمات التمويل في تونس نجد 10 شركات إيجار مالي، و3 شركات استخلاص للديون والعشرات من شركات ذات رأس مال تنمية (SICAR) التي توفر تمويل رأس المال. تمنح الصناديق الوطنية قروضا اجتماعية للمنتمين اليها تصل إلى حدود 15,000 دينار (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية)[32]. وبالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة والمشاريع متناهية الصغر ممن يلجؤون إلى الاقتراض لدى المزودين والشركات العامة التي توزع المياه والكهرباء والغاز (SONEDE و STEG) والتي تمنح بعض مشتركيها أجالا لدفع ما بذمتهم وهو ما يمكن اعتباره قروضا صغيرة.

شركات التأمين

خدمات التأمين الخاصة غير شائعة جدا في تونس، وهو ما يُفسّر جزئيا **بغياب ثقافة التأمين** في البلاد لدى جميع الفئات المهنية. لا يتعدى مجمل منح التأمين التي تسندها كل شركات التأمين الناشطة في تونس وعددها 19 شركة، 2% من الناتج المحلي الإجمالي (120 دينار هو معدل قسط التأمين للفرد

[31] يتحصل الحريف على شريحة أريدو ويجب عليه اقتناء بطاقة إ-دينار من البريد التونسي التي بفضلها يمكن سحب القرض من جهاز صرف آلي تابع للبريد التونسي. يتم تسديد القرض باستعمال البطاقة إ-دينار من خلال مكاتب البريد أو باستعمال تحويل موبيفلوس.

[32] نظرا لوضعية صندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية، فهذا الصندوق يوفر نوعين من القروض فحسب: القروض الفردية (تمويل الاحتياجات الاجتماعية الطارئة) والقروض الجامعية.

الواحد في 2012) ويبقى حجم خدمات التأمين للبريد رغم نموّه لا قيمة له مقارنة بالسكان. يبقى التأمين على السيارات هاما لأنه إلزامي (46% من المنح المسندة)، يليه التأمين على الحياة (16% من المنح المسندة). هناك تغطية اجتماعية دنيا من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لكنها لا تغطي جميع السكان. مشغل للهاتف المحمول وشركة تأمين على وشك إطلاق منتج تأمين صحي جزئي للطلاب، مع دفع المستحقات الشهرية على الانترنت.

شركات التحويل

بلغ حجم عمليات التحويل الدولية بين الأفراد ونحو تونس، مع أكثر من مليون تونسي مقيم في الخارج، 3.7 مليار دينار في عام 2012 وفقا لبيانات البنك الدولي (5.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009). أهم شركتين هما: ويسترن يونيون (Western Union) بـ 1,600 نقطة خدمة وموني جرام (Money Gram) بـ 500 نقطة خدمة. يؤمن البريد أغلب التحويلات المحلّية والتي بلغت 785 مليون دينار من خلال 3.3 مليون عملية تحويل سنة 2012. أما التحويلات الاجتماعية فقد بلغت بين 15% و 20% من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك منح صرفت لأكثر من 120,000 أسرة محتاجة. معظم هذه التحويلات تمر بالبريد.

ويقدم الجدول التالي ملخصا لحجم العرض الحالي للخدمات المالية في تونس حسب البيانات المتاحة.

الجدول عدد 8. تقدير نطاق العرض في الخدمات المالية (العدد) ونموّه

المنتج / مقدم الخدمة	الادخار		التمويل	لمدفوعات		التأمين
	ودائع عند الطلب	ودائع لأجل		تحويل	هاتف جوال	
البريد	**5.5 م** حساب ↗			**20 م** 15 م حوالات من الدولة 4 م على المستوى الوطني 1 م حوالة دولية	**500~ ألف** مشترك ↗	**9 آلاف** مشترك ↗
البنوك	**6.7 م** حساب ↗		**1.6 م** مقترض ↗	معلومات غير متوفرة	0~ ألف	معلومات غير متوفرة
من بينهم أفراد من بينهم مؤسسات	2.2~ م 300~ ألف	4.1~ م 56~ ألف	1.3~ م 338~ ألف *			
مؤسسات التمويل الصغير			**400~ ألف** مقترض ↙ أندا 247 ألف ↗			247 ألف ** ↗
شركات التأمين						معلومات غير متوفرة ↙ 1.75% من المنح التي تم اصدارها /الناتج المحلي الاجمالي
صندوق الضمان الاجتماعي، وزارة الشؤون الاجتماعية			**14~ ألف**			**2,1 م** نشطاء **0,5 م** معاش
الإجمالي	**12.1 م**		**2.0 م**	**معلومات غير متوفرة**		**معلومات غير متوفرة**

* من بينها 290,000 أقل من 20,000 دينار، ** حرفاء أندا. تبرز المربعات باللون الرمادي الخدمات غير المسموح بها بالنسبة لمقدمي الخدمات.
المصادر: البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، البريد التونسي، صندوق الضمان الاجتماعي، الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، منصة MixMarket؛ آخر المعلومات المتوفرة.

المالية الرقمية

أبقى الإطار التنظيمي للمالية الرقمية في تونس البنوك في صلب المعاملات نموذج ما يسمى "بقيادة البنوك" (bank-led)، تحت إشراف البنك المركزي التونسي. وقد يرخص لشراكات بين البنوك والمؤسسات غير البنكية، ولا سيما لتسهيل افتتاح محافظ إلكترونية وتطوير شبكات شراء/بيع نظم الأموال الإلكترونية. عمليا، تبقى هذه الشراكات صعبة التنفيذ: إلى اليوم، لم تبرز سوى اتفاقية واحدة (بنك تونس العربي الدولي/Via Mobile لخدمة م-دينار)، ولم يسجل سوى عدد محدود من المشتركين. أما العروض الأربعة المتوفرة في السوق (الخدمات البريدية الثلاثة – MobiFlouss، MobiDinar،

وMobiMoney –وخدمة م-دينار)، فهي تقدم خدمات محدودة ودون توافقية في التشغيل بين شبكات المحمول المختلفة. ومع ذلك، هناك العديد من المشاريع الجارية، على مستوى مشغلي شبكات الهاتف النقال ومكاتب البريد والسلطات التي يمكن أن تغير المشهد.

٧. البنية التحتية للسوق

تحسنت البنية التحتية للسوق التونسية منذ عام 2011، ولكن لا تزال غير كافية في الوقت الذي نجدها ضرورية لدعم نمو سليم للقطاع، وحتى تطوير السوق عند الضرورة.

مركزية المخاطر (الاستعلام الائتماني)

تم انشاء مركزية المخاطر في عام 1977، صلب البنك المركزي التونسي وهي توفّر المعلومات الإيجابية والسلبية حول مديونية الشركات الرسمية والأفراد لدى البنوك وشركات الإيجار المالي[33]. وتغطي 30% من البالغين في تونس[34] ولكنها لا تشمل جميع المنتجات المالية (مثل القروض التي يقدمها التجار) أو سجلات الصحراء، ولا يمكن استخدامها حتى الآن لأغراض تحليلية (على سبيل المثال تقسيم الشركات حسب الحجم). يقوم البنك المركزي التونسي وسلطة رقابة التمويل الصغير حاليا بتطوير الاستعلام الائتماني لمؤسسات التمويل الصغير وربطه بالمركزية الحالية. وستدخل هذه المنصة حيز الاستغلال قبل نهاية عام 2015.

الصندوق الوطني للضمان

هو مدعوم بنسبة 1% عن كل مبلغ من مبالغ القروض متناهية الصغر الممنوحة من جمعيات القروض الصغيرة، وكان ينبغي أن يغطي ما يصل إلى 90% من القروض المتعثرة. لم يتم تفعيل هذا الصندوق لأسباب مختلفة، بما في ذلك الإجراءات القانونية، المكلفة جدا مقارنة بمبلغ القرض.

الجمعيات المهنية

نجد في القطاع المالي التونسي العديد من الجمعيات المهنية.

- الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية (APTBEF) هي المنظمة المهنية التي تمثل البنوك والمؤسسات المالية (24 من البنوك العمومية وبنوك الأعمال، 9 شركات إيجار مالي وشركتين مختصتين في بيع الديون).
- بالنسبة لمؤسسات التمويل الصغير، يشترط المرسوم قانون عدد 117 لسنة 2011 (الفصل 54) العضوية في جمعية مهنية، التي تقتصر على تمثيل القطاع ومتابعة عمله على المستوى الأخلاقي. يتم الآن إنشاء الجمعية ويجب الموافقة عليها من قبل وزارة المالية بعد استشارة سلطة رقابة التمويل الصغير.
- تتكون الجامعة التونسية لشركات التأمين (FTUSA) من جميع شركات التأمين.

مرصد الإدماج المالي

وفقا للرؤية المشتركة، تم الاتفاق في ديسمبر عام 2012 على النظر في إنشاء مرصد. وتؤكد المهمة على الحاجة إلى تحسين نوعية المعلومات المتوفرة حول الإدماج المالي على مستوى كل من العرض والطلب، وتنسيق جمع البيانات وأهمية احتضان سلطة رقابة التمويل الصغير للمرصد في البداية. إنشاء المرصد مرتبط بإصدار أمر وزاري.

---

[33] تعتبر المعلومة *ايجابية* عندما تهم الديون الجارية و*سلبية* في علاقتها بمسائل التسديد (على سبيل المثال، القروض المتأخرة، والشيكات غير الخالصة). تساعد مركزية المخاطر المؤسسات المالية الرسمية على تقييم مستوى جودة تداين الحرفاء قبل الموافقة على التمويل وهو ما يساعد على الابتعاد عن الحرفاء الذين يمثلون خطرا هاما أو التسبب في الافراط في مديونية الحرفاء.

[34] المصدر: تقرير القيام بالأعمال، Doing Business، البنك الدولي، 2015.

خدمات التدريب والتدقيق والاستشارة والمرافقة

على الرغم من أن هذه الخدمات متوفرة في السوق التونسية، بما في ذلك نيابات عن الشركات الدولية، يبقى العرض الخاص بالتمويل الصغير محدودا. ولكن هناك حاجة كبيرة للتثقيف المالي (للعملاء)، والاستشارة والدعم الفني (للجمعيات)، والتدريب (للموارد البشرية التابعة للمؤسسات المالية).

VI. تحديات الإدماج المالي

رغم أهمية فرص الإدماج المالي في تونس، هناك العديد من التحديات الهيكلية أو الظرفية التي يجب معالجتها لتقديم الخدمات المالية لأكبر عدد ممكن من الأفراد والشركات، وبذلك مساعدة إنعاش الاقتصاد التونسي. هناك عدة مشاريع جارية بالفعل، وخاصة من حيث البنية الأساسية للسوق، ولكن يجب أيضا دفع مشاريع أخرى ذات أهمية خاصة.

1. تعيين من يقوم بدور الريادة في مجال الإدماج المالي

يتطلب تنفيذ استراتيجية الإدماج المالي التزاما قويا من قبل فاعل حكومي. وقد لعبت وزارة المالية هذا الدور حتى الآن، وتبقى إنشاء سلطة رقابة التمويل الصغير خطوة كبيرة إلى الأمام لضمان الاستمرارية. وعلى الرغم من ذلك تبقى أكثر من 70% من استراتيجيات الإدماج المالي تحت اشراف البنوك المركزية التي تتمتع بالسلطة والخبرة التقنية الضرورية لفهم عدة عناصر أساسية في الإدماج المالي مثل تنظيم كل أوجه الأنشطة المالية وإدارة البنية التحتية للنظام المالي والإشراف على المؤسسات المالية. لا تدخل هذه المجالات في نطاق عمل سلطة رقابة التمويل الصغير اليوم. لذا **وجب تحديد من يقوم بدور الرائد في مجال الإدماج المالي في تونس**، والذي يجب أن يتمتع بالقدرة على جمع العديد من الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص للمساعدة على تطوير مجموعة واسعة من الخدمات المالية تتعدى القروض الصغيرة. وإدراكا منها بضرورة مواصلة الإصلاحات الحالية ووضع استراتيجية للإدماج المالي على المدى الطويل، ناقشت السلطات العمومية والجهات المانحة في ديسمبر 2013، فكرة تكوين لجنة وطنية للتنسيق، ولكن لم يتم ذلك بعد.

2. فهم أفضل للاحتياجات

تفتقر تونس إلى حد بعيد إلى **المعلومات الخاصة بالطلب والعرض والسلوكيات في استخدام الخدمات المالية**. ان التجزئة الحالية للسوق غير كافية وغير دقيقة. دراسة تمثل المجتمع التونسي ستكون لها أهمية خاصة لوضع سياسات عامة مناسبة، وتطوير العروض الملائمة أو لتغيير الثقافة. وقد عرضت الجهات المانحة تمويل مثل هذه الدراسة ومساعدة الحكومة في عمل التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة.

3. فهم أفضل لدور مختلف الجهات الفاعلة

ان **إعادة هيكلة قطاع القروض الصغيرة جاري**، مع فاعلين جدد ناشئين وفاعلين قدامى بصدد التحول، **ولكن تبقى الآفاق في آخر المطاف غير واضحة**، خصوصا بسبب انعدام الوضوح الناتج عن التغييرات التشريعية المتعاقبة منذ عام 2011 التي تشجّع على دعم القطاع من جهة، وبقاء الوضع على ما هو عليه من جهة أخرى.

- يبقى الغموض القانوني مخيما على عمليات اتحاد ودمج وانصهار الجمعيات (عدم قدرة الجمعية الأم على مواصلة أنشطتها الإقراضية على سبيل المثال وهو يمنع النقل التدريجي للمحفظة، وكذلك الصعوبات العملية لدمج الجمعيات، ولا سيما بسبب مشكلة إعادة تمويل ما تأخر من الضرائب والمنح الاجتماعية).

- ان مستقبل جمعيات القروض الصغيرة غير واضح، اذ تفتقر إلى الوسائل أو حتى الإرادة، لتطوير نظمها (نظم المعلومات والحوكمة والرقابة الداخلية).
- يبدو أن أندا ومؤسسات التمويل الصغير قد حققت انطلاقة جيدة لزيادة انتشار القروض الصغيرة، ولكن مراجعة قانون 2014 فتح الباب أمام المزيد من التغييرات، ولا سيما فيما يتعلق بالحدّ الأقصى لمعدّل الفائدة، الذي يمكن أن يشكل خطرا على الاستدامة إذا كانت طريقة حساب السقف غير مناسبة.

في هذا السياق، **يجب تحديد دور البنك التونسي للتضامن**. وقد نوقشت عدة خيارات استراتيجية منذ عام 2011 ولكن لم يتّخذ أي قرار بعد. يبقى الاختيار النهائي أمرا حساسا، ولا سيما بسبب ثقل البنك التونسي للتضامن (735 مليون دينار من الأصول في 2012)، ودوره التاريخي في دعم جمعيات القروض الصغيرة، وصعوبة التغيير في الشركات العمومية.

يلعب البريد دورا هاما في الإدماج المالي ولكن يمكن أن يعزز هذا الدور من خلال تطوير خدمات ادخار أكثر ملاءمة للطلب. لذلك، يجب على البريد أن يختار الاستراتيجية التي من شأنها مساعدته على تحقيق كامل إمكاناته والقيام بكل الإصلاحات التنظيمية الهامة اللازمة لتنفيذها. ومن أجل إحراز تقدما في الإصلاحات المؤسسية العامة، سيكون التحليل الإضافي للإطار التنظيمي والإشرافي الذي يأخذ في الاعتبار دور البريد التونسي بمثابة خطوة أولية في ذلك الاتجاه.

يمثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول والخدمات المالية الرقمية فرصا فريدة لتوسيع الحصول على الخدمات المالية وبسرعة، ولكن تطويرها يتطلب تشريعات وبنية تحتية أكثر ملاءمة (مثل التشريعات التي تسهل تطوير قنوات التوزيع البديلة، ومحوّل وطني يضمن توافقية العمليات بين البنوك).

يمكن للمؤسسات المختلفة (مثل الجهات المانحة الحالية، والتحالف الدولي من أجل الإدماج المالي) أن تدعم جهود تونس في وضع استراتيجية للإدماج المالي، لتأكيد على رؤية طويلة الأمد للمشهد المالي وتوضيح دور كل فئة من الفاعلين.

4. الحصول على السيولة

حتى عام 2011، تم تمويل جمعيات القروض الصغيرة بشكل رئيسي من قبل الدولة عن طريق البنك التونسي للتضامن، في حين استفادت مؤسسة أندا من التمويل المحلّي والأجنبي. لكن من المتوقع أن يكون الوضع أقل مرونة نظرا لغياب السيولة التي يعاني منها القطاع المالي في تونس من جهة، ودخول عدد جديد من الشركات على الساحة تبحث عن التمويل من جهة أخرى. إذا تواصل النقص في السيولة في القطاع البنكي التونسي، سيكون له تأثير على اعادة تمويل مؤسسات التمويل الصغير، وإجبارها على إعادة التمويل بالعملات الأجنبية بتكلفة أعلى بكثير من التمويل المحلّي. يجب الأخذ بعين الاعتبار الحلول البديلة، مثل إعادة النظر في دور البنك التونسي للتضامن، وإنشاء مؤسسة إعادة تمويل جديدة مكرّسة، يطلق عليها اسم أبيكس (Apex) و/أو الآليات المؤقتة ذات القيمة المضافة لدعم السيولة (مثل خطوط الإقراض، وبرامج الضمان الجزئي للاقتراض).

الخاتمة

تقف تونس في مفترق الطرق في مسألة الإدماج المالي، مع وجود عرض يغطي معظم الاحتياجات الأساسية من ادخار واقتراض، ولكن من جهة أخرى طلبا كبيرا لم يجد الخدمة الملائمة أو وجد خدمة ليست على أحسن ما يكون. هناك فرص كثيرة لتحسين الإدماج المالي. بدأ تفعيل بعضها وبدعم من المانحين الدوليين، بما في ذلك البنك الأفريقي للتنمية (BAD)، والبنك الأوروبي للاستثمار (BEI)، ومجموعة البنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية، ومجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية/بروباركو (AFD/Proparco)، الوكالة الألمانية للتنمية (KfW/GIZ) والاتحاد الأوروبي. ان هدف الإدماج المالي باعتباره ركيزة من ركائز التنمية، خارج النطاق المحدود للقروض الصغيرة المتعارف عليه اليوم، سيساعد تونس على دفع نموها الاقتصادي وتحسين أوضاع معظم مواطنيها من أصحاب الدخل المحدود جدا.

المصادر

يستند هذا التقرير على مختلف الدراسات والتشريعات التي نشرت في السنوات الأخيرة: الرؤية التوافقية لتنمية التمويل الصغير التي نشرتها وزارة المالية (2011)؛ دراسة السوق حول التمويل الرقمي لتعزيز الإدماج المالي، بقيادة البنك الدولي ومركز كوثر (2015)؛ دراسة حول الإدماج المالي، التي أجريت في إطار مشروع ميكروميد (MicroMED 2014)؛ تحليل الاحتياجات المالية للمؤسسات التونسية الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية (2014)؛ تقييم مناخ الاستثمار، دراسة للبنك الدولي (فيفري 2014)؛ الإدماج المالي في أفريقيا، دراسة للبنك الأفريقي للتنمية (2013)؛ دراسة حول سوق التمويل الصغير في تونس، IBM بلجيكا (2009).

شكر وتقدير

وقد أنتج هذا التقرير من قبل فريق من البنك الدولي مكون من ندين شحاده (المؤلف الرئيسي، مستشارة، والممثلة الإقليمية لمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء – سيجاب)،وأليس نيجر (سيجاب) وبيتر ماكوناغي (البنك الدولي). والفريق ممتن للأفراد الذين قدموا التعليقات والنصائح القيمة أثناء إنتاج هذا التقرير: لوران جونيت (البنك الدولي)، أورورا فيراري (البنك الدولي)، أنطوان كوريل-لابروس (مؤسسة التمويل الدولية)، ميادة الزغبي وبربره سكولا (سيجاب)، محمود المنتصر منصور (سلطة رقابة التمويل الصغير)، كاتيا محناش (MicroMED)، ثريا تريكي (البنك الأفريقي للتنمية)، وراينر شْليوى (GIZ). ويعبر الفريق أيضا عن امتنانه للدعم المالي والإداري من قبل مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، وخاصة الدكتورة سكينة بوراوي (المدير التنفيذي) وسليم هذلي (مدير مشروع البنك الدولي ومركز كوثر لتعزيز التمويل الصغير لدى النساء والشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).